الفصل الثاني

مقياس كفاءة الاقتصاد القومي

● المبحث الأول: معيار الكفاءة

ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاد يكون في حالة كفاءة إذا تم إنتاج السلع والخدمات بتلك الكميات التي من شأنها تحقيق أقصى إشباع للمستهلكين (١) ؛ عندئذ تزداد الكميات المنتجة من السلع والخدمات، ويزداد المعروض منها في الأسواق؛ فتقل الأسعار وترتفع القوة الشرائية للنقود.

فإذا ما أريد المحافظة علي هذا المستوى المتصاعد من الرفاهة الناتج عن ارتفاع معدل التنمية يلزم فتح أسواق خارجية (عمليات التصدير) حتى يتم تصريف الفائض من الناتج القومي، فيقوى الاقتصاد القومي فتعز الأمة وتسود.

---

(١) بالنسبة للاقتصاد الإسلامي يكون في حالة الكفاءة إذا تم إنتاج السلع والخدمات بتلك الكميات التي من شأنها أن تشبع جمهور المستهلكين وفقا للأولويات الشرعية من ضرورات ثم حاجيات ثم تحسينات، وبالكميات التي تتفق مع الرشد الاقتصادي للمجتمع الإسلامي وذلك تجنبا للإسراف المنهي عنه شرعا. (تعليق للأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري).

فإذا لم يتم تصريف هذا الفائض- من خلال عمليات التصدير - فإن الإنتاج سوف يتراكم فتزداد الأسعار انخفاضا، ويقل الإنتاج ، وتظهر مشكلات البطالة وغيرها؛ ثم لا يلبث أن تزداد الأسعار مرة أخرى نتيجة قلة الناتج من السلع والخدمات وتقل القوة الشرائية للنقود، فيقل الناتج من السلع والخدمات عن كمية الكفاءة التي من شأنها أن تعمل علي خفض مقادير الإشباع لدي بعض قطاعات المجتمع. وبعض هذه القطاعات قد تصل إلي خط الفقر أو تتدنى عنه.

● المبحث الثاني: مدى تعبير الأسعار عن الكفاءة الاقتصادية

ومن هنا فإن المستوى العام للأسعار هو المعبر عن حالة الكفاءة الاقتصادية للمجتمع.

حيث السعر هو القيمة النقدية لكل وحدة من وحدات السلع والخدمات.

ويتحدد المستوى العام للأسعار بناء علي كمية العرض الكلي (وهي تمثل كفاءة جهاز الإنتاج) وكمية الطلب الكلي (وهي دالة في الدخل) فأي تغير فيهما سوف يتبعه غالبا تغير في الأسعار؛ فارتفاع الدخول سوف يؤدي إلي زيادة الاستهلاك فترتفع الأسعار. كما أن زيادة الإنتاج - أو تخفيضه - سوف يؤدي إلي انخفاض الأسعار أو ارتفاعها. ويفترض هنا أن الأسواق

تتمتع بالمنافسة فلا يتم التدخل في الأسعار – بطريق الاحتكار وغيره – أو تحديدها بشكل حكمي من قبل الدولة.

لذا تجد أن الإسلام يحرم الاحتكار، كما يحرم التسعير ولا يبيحه إلا في الحالات الضرورية والاستثنائية التي تمر بالمجتمع حيث تقوم نظرية السعر بتوفير الأدوات التحليلية للسياسات الاقتصادية المؤثرة في الأسعار والإنتاج، إلا أنه لا يتم دائما استخدام الأدوات من قبل المسؤولين عن صياغة السياسة الاقتصادية – خاصة في الدول الإسلامية – وحتى في حالة استخدامها فإنها لا تستخدم بالشكل المقبول. ومع ذلك يبقى السعر خير ما يعبر عن الكفاءة الاقتصادية إذا لم يكن محددا تحديدا حكميا.

* * *